من أرشيف يونيو 2022
متابعات 3: أيمن علي هدهود

2022 - 1974

اختفى بعد مساء 5 فبراير 2022
توفى في مستشفى العباسية للأمراض العقلية يوم 5 مارس 2022
أُخطرت أسرته بوفاته يوم 9 أبريل 2022

#الحقيقة_لأيمن_هدهود

هدهود يهدهد طاير علي بكرة

هدت مين وقولت ايه ؟

هدهود صغير شاف عصابه بتعبد البغلة

تسرق وتنهب وتسكر بدم الفقرا

كتب المقال وقال

اخرة السلف والدين الفلس بكرة

هدهود يحير بقلمه ظابط بيحبس الفكرة

بجرة قلم هدهود في مستشفي العقل ده نقمة

هدهود مجنون جناحة قلم طاير علي ورقة

تبحث تفكر في حال البلد يا هدهود لا تسعى

يمكنكم الاطلاع على الجزء الأول من الملف هنا
يمكنكم الاطلاع على الجزء الثاني من الملف هنا

17 يونيو

مؤسسة حرية الفكر والتعبير

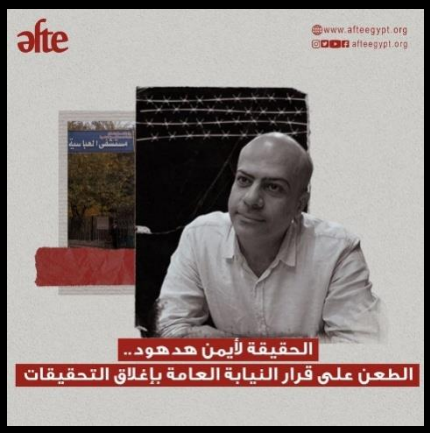

تؤكد مؤسسة حرية الفكر على ضرورة استكمال التحقيقات في ملابسات #وفاة #أيمن_هدهود، وتعتبر أن أي قرارات تؤيد إغلاق التحقيقات تهدف بالأساس إلى تكريس الإفلات من العقاب، ومنهجة انتهاك #حقوق_الإنسان. وتأمل المؤسسة أن تصدر #محكمة_الجنايات، خلال جلسة الغد، قرارا يؤيد استكمال #التحقيقات في القضية.
الورقة كاملةً:
https://bit.ly/3n42Gxn
https://bit.ly/39CTwFh

18 يونيو

مدى مصر

أجلت الدائرة 28 بمحكمة جنايات القاهرة برئاسة المستشار حسن فريد، اليوم، الحكم في الطعن المقام من محامي أسرة الباحث الاقتصادي، أيمن هدهود ضد قرار النيابة العامة بحفظ التحقيقات في قضية ملابسات مقتل الباحث لعدم وجود شبهات جنائية، إلى جلسة 20 يونيو المقبل مع السماح لفريق محامي أسرة هدهود بالاطلاع على ملف القضية، بحسب عضوة الفريق فاطمة سراج لـ«مدى مصر.«
من جانبه قال شقيق هدهود، إنه يدرس التقدم بطلب لإعادة تشريح شقيقه بواسطة طرف أجنبي، وذلك لأنه غير مطمئن لسير التحقيقات ويعتقد أنها «مقدمة لحماية القاتل»، حسب وصفه .
ومن جانبها، قالت سراج إن النيابة أصدرت في أول يونيو الماضي قرارًا بألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية في قضية وفاة هدهود، ولكنها لم تخبر فريق الدفاع بقرارها سوى في التاسع من يونيو الجاري، رغم تردد الفريق على النيابة في الثاني من يونيو الماضي ، وتكرار المطالبة بالاطلاع على ملف القضية، والحصول على نسخة من تقرير الطب الشرعي الخاص بتشريح الجثمان. وأضافت أن «فريق الدفاع قدم طعنًا على قرار النيابة فور علمنا به، وحددت له المحكمة جلسة اليوم للنظر فيه.«
وأوضحت سراج أن دفاع محامو أسرة هدهود تركز اليوم على مخالفة النيابة للقانون وامتناعها عن تمكين المحامين من الاطلاع على ملف القضية، مشددة: «تقدمنا من يوم 19 مايو الماضي حتى الثاني من يونيو بأربعة طلبات للنيابة للاطلاع على التقرير وملف القضية، ولم يستجاب لنا حتى فوجئنا بقرارها بحفظ القضية.«

ومن جانبه، قال عمر هدهود إن شقيقه مر على ما يقرب من 60 كاميرا مراقبة منذ اختفائه، مضيفًا أن «الداخلية» «ادعت» أنها ألقت القبض عليه خلال محاولته كسر باب إحدى الشقق و«إتيانه بتصرفات غير مسؤولة» في شارع المرعشلي بالزمالك، ورغم أن المكان الذي حددته «الداخلية» هو مكان كافيتيريا كان هدهود يتواجد فيها باستمرار ومكان مراقب جيدًا بأكثر من 14 كاميرا لوجود مقار سفارات به إلا أن «الدخلية» لم تسلم للنيابة تفريغ الكاميرات الذي يوثق لحظة القبض على هدهود، ولفت شقيق هدهود إلى أن النيابة قالت في تحقيقاتها إنها لم تستطع التأكد من صحة تلك الواقعة، ورغم ذلك، قررت حفظ التحقيقات استنادًا إلى تقرير الطب الشرعي الذي تجاهل آثار الاعتداء التي شاهدها كل من رأى جثمان هدهود بوضوح في رأسه وذراعيه، حسب شقيق هدهود.

وشدد شقيق الباحث الاقتصادي على أنه غير مطمئن لسير التحقيقات في ملابسات وفاة شقيقه، ويدرس التقدم بطلب لإعادة التشريح بواسطة طرف أجنبي محايد، وأضاف: «أخي تعرض للضرب في الأمن الوطني، ولفظ أنفاسه الأخيرة داخل مستشفى العباسية، وتجاهل جهات التحقيق تفريغ كاميرات المراقبة التي مر عليها منذ اختفائه وحتى العثور عليها داخل ثلاجة مستشفى العباسية يؤكد ذلك .«

وسبق وطالب محامو أسرة هدهود النيابة العامة بإطلاعهم على تفريغ كاميرات المراقبة بشارع المرعشلي بجي الزمالك بين الساعة العاشرة والنصف من 5 فبراير الماضي، وحتى صباح اليوم التالي، وكذلك تفريغ كاميرات المراقبة في قسميّ شرطة قصر النيل والأميرية، في الفترة من 6-17 فبراير، وأيضًا بالتحفظ على كاميرات المراقبة الخاصة بمستشفى العباسية للأمراض العقلية والنفسية وتفريغها، وكذلك بوحدة الطب الشرعي الواقعة داخل المستشفى، للوقوف على ملابسات وفاة الباحث الاقتصادي وما إذا كان قد تعرض للاعتداء خلال احتجازه بمقر «الأمن الوطني» من عدمه، وما الحالة الصحية التي كان عليها قبل إيداعه بقسم الطب الشرعي بمستشفى العباسية للأمراض النفسية .

واشتكى محامو الأسرة أكثر من مرة من امتناع النيابة عن إطلاعهم على ملف التحقيقات الخاصة بالقضية.

وكان هدهود قد اختفى قسريًا، منذ الخامس من فبراير الماضي، ثم اكتشفت أسرته وجوده داخل مقر للأمن الوطني في قسم الأميرية، بعدما أبلغها أمين شرطة بذلك. وخلال بحث الأسرة عنه وقتها، نفى مسؤولو «الأميرية» وجوده بحوزتهم، وبعد أسبوع من الاختفاء علمت الأسرة أن هدهود نُقل إلى مستشفى العباسية للأمراض النفسية لوضعه تحت الملاحظة لمدة 45 يومًا.

وحاولت أسرة هدهود زيارته في المستشفى، لكن طلبها رُفض من قِبل إدارة المستشفى التي طالبتهم باستخراج إذن بالزيارة من النيابة، لكن الأسرة لم تتمكن من استخراج هذا الإذن لعدم امتلاك النيابة بيانات عن هدهود وقتها.

وفي نهاية مارس، استطاعت الأسرة عبر وسطاء التواصل مع أحد العاملين بـ«العباسية»، ليبلغهم، في الرابع من أبريل الجاري، أنه «في حال أن مَن تبحثون عنه هو أيمن محمد علي هدهود، فهذا الشخص توفي منذ شهر»، وفي العاشر من أبريل أمرت نيابة مدينة نصر ثان بتشريح جثمان هدهود، وهو ما أعقبته النيابة العامة ببيان في 18 أبريل الماضي استبعدت خلاله أن شبهة وفاته جنائيًا، وقالت إن تقرير الطب الشرعي أكد على أن الوفاة طبيعية بسبب حالة مرضية مزمنة لم يحددها بالقلب، كما أكد على خلو جثمان هدهود من أي آثار إصابية تشير لحدوث عنف جنائي أو مقاومة.

https://bit.ly/3b8HlAl

19 يونيو

الجبهة المصرية لحقوق الإنسان

#keep_in_mind#فشلت السلطات المصرية في إجراء تحقيق مستقل وشفاف في وفاة الباحث الاقتصادي #أيمن_هدهود في مارس الماضي في مستشفى للأمراض النفسية، بعد اعتقاله وإخفائه القسري قبل شهر، رغم وجود قرائن على انتهاكات محتملة لحقوق الإنسان. #الحقيقة_لأيمن_هدهود
https://bit.ly/3N3KP4l

20 يونيو

في شكوى للمقرر الأممي الخاص بالقتل خارج إطار القانون "كوميتي فور جستس" تدعو لفتح تحقيق أممي شفاف بشأن قضية مقتل "هدهود"

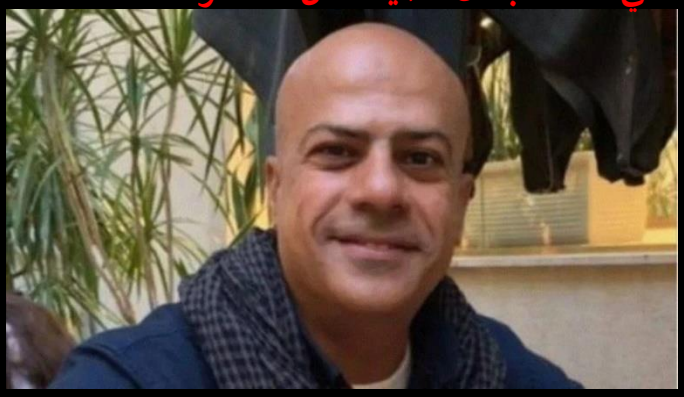

قالت "كوميتي فور جستس" إنه بذريعة مكافحة الإرهاب، أطلقت حكومة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، العنان للمسؤولين بوزارة الداخلية وجهاز الأمن الوطني، لقمع جميع أطياف المعارضة؛ بما في ذلك المعارضة السلمية، مع إفلات شبه مطلق من العقاب عن الانتهاكات الجسيمة؛ وكانت النتيجة واحدة من أسوأ أزمات حقوق الإنسان التي طال أمدها في تاريخ البلاد الحديث .

جاء ذلك من خلال شكوى تقدمت بها المنظمة للمقرر الخاص بالقتل خارج إطار القانون بالأمم المتحدة، بشأن جريمة قتل الخبير الاقتصادي المصري، أيمن هدهود، الذي اختفى قسرًا منذ الخامس من فبراير 2022، خارج نطاق القضاء، والتي استندت إلى توثيق قامت به "كوميتي فور جستس ."

وأضافت المنظمة في شكواها أنه من المرجح أن يكون "هدهود" قد استهدف على وجه التحديد لدوره في التحقيق وتحدي الفساد بين مسؤولي النظام الرئيسيين. علاوة على ذلك، فإن "أيمن" معروف لدى جهاز أمن الدولة منذ عام 2010، منذ خوضه الانتخابات البرلمانية ضد أحد كبار مسؤولي نظام "مبارك" آنذاك، زكريا عزمي .

وأوضحت المنظمة أنه بحسب تصريحات النيابة العامة المصرية، فإن "هدهود" (48 عامًا)، اعتقل من حي الزمالك بالقاهرة، في 6 فبراير 2022. وبعدها بيومين، زار ضابط أمن وطني عائلته وأخبرهم أنه محتجز

لديهم في مركز شرطة "العامرية"، وأنه سيعود للمنزل عقب الانتهاء من استجوابه. وفي 11 فبراير توجهت العائلة لقسم الشرطة لزيارته، ولكن إدارة القسم نفوا وجوده، وعلموا من مصادر خاصة أنه تم نقله لمستشفى العباسية للأمراض النفسية .
واستطردت "كوميتي فور جستس" في شكواها، بأن عائلة "هدهود" توجهت إلى المستشفى للاطمئنان عليه وزيارته، ولكن إدارة المستشفى أيضًا نفت وجوده، وبعد ضغوط متزايدة، اعترفت إدارة المستشفى باستقباله في 23 فبراير، ولكن منعت زيارة العائلة له، وحينما توجهت العائلة للمدعي العام للحصول على إذن زيارة له، تم إبلاغهم بعدم وجود قضية مفتوحة قيد التحقيق ضده. حتى تم إبلاغهم من قبل صديق للعائلة في 1 أبريل بوفاته، ولكن لم يتم إبلاغهم رسميًا إلا في يوم 9 أبريل، وأنه كان متوفي من يوم 5 مارس، ولكن لم يتم الاستدلال على عنوانه، بحسب رواية رسمية !
وأشارت المنظمة إلى أنه عندما استلمت عائلة "هدهود" جثمانه، تمكنوا على الفور من التعرف على جروح وإصابات أخرى في جسده، وكذلك بعض الأضرار الهيكلية وعلامات الحروق، كما تلقت العائلة مكالمات من الأمن الوطني للحضور إلى المكتب لمناقشة وفاة "أيمن"، كذلك لم تتسلم العائلة حتى الآن تقرير تشريح رسمي للجثة، رغم مطالبات محامي العائلة المستمرة باستخراج محرر رسمي منها ومن ملف القضية .
من جهتها، أصدرت النيابة العامة المصرية، في 12 أبريل الماضي، بيانًا قالت فيه إنه تم القبض على "هدهود" في 6 فبراير 2022، من 15 شارع المرعشلي بالزمالك، القاهرة، أثناء محاولته اقتحام شقة في مبنى بهذا العنوان، مضيفة أنه لم يكن مستقرًا عقليًا أثناء الاعتقال وكان يتمتم بكلمات. لذلك، قررت النيابة أنه غير لائق للاستجواب، وأمرت بنقله إلى الجناح النفسي في مستشفى العباسية، حيث توفي جراء مرض قلبي مزمن غير محدد، ولم يكن هناك شك جنائي في وفاته. وفي 23 يونيو الجاري، أصدرت النيابة قرارًا بحفظ التحقيق في القضية، وسط تشكيك من محامي العائلة بأن هدف النيابة منذ بدأ التحقيقات كان واضحًا؛ وهو تبرئة وزارة الداخلية وإدارة مستشفى العباسية .
وشددت المنظمة على أن عدم محاسبة مرتكبي الاختفاء القسري أو الانتهاكات التي وقعت خلال هذه الفترات أمر منتشر في أجهزة القضاء والأمن المصرية، كما أن مصر تستخدم الاختفاء القسري لمنح السلطات الأمنية حصانة أكبر في جرائم أخرى؛ مثل التعذيب .
وطالبت "كوميتي فور جستس"، في ختام شكواها، تدخل المقرر الأممي الخاص بالقتل خارج إطار القانون؛ للإشراف الفوري على إجراء تحقيق شامل وشفاف ومستقل في اختفاء "هدهود"، ووفاته، مشددة على ضرورة أن يطلب المقرر الخاص إجراء تحقيق من خلال آلية خالية من تدخل أجهزة الأمن بالدولة المصرية، وتسمح كذلك بمحاسبة الجناة .
كما كررت المنظمة دعوتها للسلطات المصرية بالوقف الفوري لممارستها للاختفاء القسري، والاستخدام التعسفي للاحتجاز السابق للمحاكمة، وإهمال الظروف الصحية للمحتجزين، وعرقلة الإجراءات القانونية، مشيرة إلى أن كل تلك الانتهاكات أدت الى تدهور حاد في سيادة القانون بالدولة، وخلقت ثقافة الإفلات من العقاب في وقائع القتل خارج نطاق القانون لضحايا أبرياء .
https://bit.ly/3nfBpIL

مدى مصر

حجزت الدائرة رقم 28 جنايات القاهرة برئاسة المستشار حسن فريد، الحكم في الطعن المُقام من أسرة الباحث الاقتصادي، أيمن هدهود، ضد قرار النيابة العامة بحفظ التحقيقات في ملابسات مقتله لعدم وجود شبهات جنائية، إلى جلسة 23 يونيو الجاري، بحسب تصريحات فاطمة سراج، واحدة من محامي الأسرة، لـ«مدى مصر»

وكانت المحكمة قد سمحت لفريق المحامين، السبت الماضي، بالإطلاع على ملف القضية، إلا أن سراج أوضحت أن القاضي رفض نهائيًا حصول المحامين على نسخة من ملف القضية واكتفى بمجرد إطّلاعهم على الملف، شريطة أخذ الموبايلات والأقلام التي بحوزة المحامين لمنعهم من تصوير أيًا من أوراقها، أو تدوين أي ملاحظات، أو نقل واقتباس أي أجزاء من الملف.

وتضمن ملف القضية بحسب سراج، تقرير لجنة تقصي الحقائق المُشكلة من مجموعة أطباء المجالس العامة للصحة النفسية من مستشفيي «الخانكة» و«العباسية» لفحص ما إذا كانت ارتُكبت في المستشفى الأخير أي مخالفة خلال التعامل مع هدهود، وانتهى التقرير إلى أنه تعامل بشكل مهني وأخلاقي، ولم تحدث أي انتهاكات لقانون رعاية المريض النفسي أو لوائح «الصحة النفسية»

كما بيّنت أوراق القضية، أن النيابة استكملت تحقيقاتها حتى الأول من يونيو الجاري، دون إعلام فريق الدفاع عن أسرة هدهود، بحسب سراج، وتضمن استكمال التحقيقات سماع النيابة، للمرة الثانية، أقوال كافة الأطباء الذين رأوا هدهود داخل «العباسية للأمراض النفسية»

وتضمنت التحقيقات كذلك، استماع النيابة إلى الممرضيّن المراقبين لحالة هدهود، يوم الوفاة وقبل الوفاة بثلاثة أيام، والطبيبة التي استقبلته بقسم الطب الشرعي بالعباسية وقت دخوله المستشفى، وكذلك دكتور العظام الذي كشف عليه في مستشفى «المنيرة»

وأوضحت المحامية أن «العباسية» رفض دخول هدهود بسبب وجود كدمة وتورم في فخذه الأيمن، وطالب بعرضه على طبيب عظام، ليُنقل إثر ذلك إلى مستشفى «المنيرة»، ومن بين أوراق القضية يوجد تذكرة دخول الباحث الاقتصادي إلى «المنيرة» وأخرى لطلب طبيب العظام من أجل إجراء أشعة رنين مغناطيسي، بينما خلت أوراق القضية من صورة تلك الأشعة.

كما أرسلت النيابة إلى «العباسية» لتبيّن وجود كاميرات من عدمه، بحسب أوراق القضية التي اطلعت عليها سراج، ورد المستشفى أن وحدة الطب النفسي الشرعي لا يوجد بها كاميرات داخلية، وذلك للحفاظ على خصوصية المرضى، بينما توجد كاميرات خارجية على أسواره القسم، لكن مادتها تُمسح كل شهر.

في الوقت نفسه، أوضحت سراج لـ«مدى مصر» أن النيابة لم تستجب لطلب المحامين بتفريغ عدد من الكاميرات الواقعة في محل القبض على هدهود بدعوى السرقة بحي الزمالك، وذلك دون توضيح الأسباب.

كما تجاهلت النيابة طلب التحقيق مع ضابط قطاع الأمن الوطني التابع لقسم الأميرية، ياسين مصطفى، الذي استدعى أشقاء هدهود لسؤالهم عن مكان عمل ومجال دراسته ونشاطه، وأخبرهم، آنذاك، أن أيمن محتجز من قِبل «الأمن الوطني»

وترى سراج أن تحقيقات النيابة هدفت إلى تبرئة المستشفى من تُهم الإهمال الطبي، وكذلك وزارة الداخلية من «تعذيب أفضى إلى موت والإخفاء القسري»

https://bit.ly/3bhaLMw

23 يونيو

جنايات القاهرة الجديدة تؤيد قرار النيابة العامة بإغلاق التحقيقات في قضية واقعة وفاة أيمن هدهود

قررت محكمة جنايات القاهرة الجديدة (الدائرة 28)، اليوم، تأييد قرار نيابة مدينة نصر ثاني بألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية، ويعني ذلك إغلاق التحقيقات في القضية رقم 738 لسنة 2022، بشأن كشف ملابسات وفاة الباحث الاقتصادي أيمن هدهود داخل مستشفى الصحة النفسية بالعباسية، رغم تنوع الدفوع القانونية الداعية لاستكمال التحقيقات في القضية.

كما قررت المحكمة، برئاسة المستشار حسن فريد، رفض الدعوى المدنية المُقامة من دفاع أسرة هدهود، في إبريل الماضي، ضد إدارة مستشفى العباسية للصحة النفسية، وكلٍّ من تثبت التحقيقات إدانته في وفاة هدهود.

كانت نيابة مدينة نصر ثاني قد أصدرت، في 1 يونيو، قرارًا بألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية في القضية رقم 738 لسنة 2022، وعليه تقدمت مؤسسة حرية الفكر والتعبير والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، بطعن على قرار النيابة أمام محكمة جنايات القاهرة الجديدة، التي نظرت الاستئناف اليوم، وقررت قبول الاستئناف شكلًا ورفضه موضوعًا.

وفي الجلسة السابقة، تقدم دفاع أسرة هدهود بمذكرة دفوع أمام المحكمة، طعنًا على قرار النيابة بألا وجه لإقامة الدعوى، شملت المذكرة عدة نقاط من بينها: عدم حيادية النيابة العامة في التحقيقات، وإدلائها ببيان صحفي لنفي وجود شبهة جنائية نتجت عنها وفاة هدهود، وذلك قبل الانتهاء من التحقيقات. كما استندت الدفوع إلى انفراد النيابة العامة بالتحقيقات دون اطلاع ذوي هدهود بالمستجدات، وكذلك منعهم من الاطلاع على أوراق القضية، واستناد النيابة العامة إلى رأي طبيبة شرعية واحدة دون غيرها، وهي التي أرجعت أسباب وفاة هدهود إلى حالة مزمنة بالقلب، دون استشارة طبيب آخر أو توضيح أو توصيف هذه الحالة بشكل دقيق، أو حتى تحديد ماهية المرض العضوي الذي عانى منه هدهود وأدى إلى وفاته.

20 يونيو 2022 الجنايات تحجز الطعن على قرار النيابة العامة بإغلاق التحقيقات في وفاة أيمن هدهود إلى الحكم بجلسة 23 يونيو

قررت محكمة جنايات القاهرة الجديدة (الدائرة 28)، اليوم، حجز الطعن على قرار النيابة بإغلاق التحقيقات في وفاة الباحث الاقتصادي أيمن هدهود داخل مستشفى الصحة النفسية بالعباسية، إلى الحكم بجلسة 23 يونيو المقبل.

في 19 مايو الماضي، تقدم كلٌّ من حرية الفكر والتعبير والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية بطلبين إلى نيابة مدينة نصر ثاني، لتباشر التحقيقات في واقعة وفاة هدهود، إلا أن النيابة أصدرت في 1 يونيو الحالي أمرًا بألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية؛ وعليه تقدمت المؤسستان بطعن على قرار النيابة أمام محكمة جنايات القاهرة الجديدة، التي بدورها عقدت أولى جلساتها في 18 يونيو، وقررت تمكين دفاع أسرة هدهود

من الاطلاع على أوراق القضية، دون تدوين أية تفاصيل تخصها، أو تصوير أوراق القضية أو تقرير الطب الشرعي المرفق بها.
وتقدم دفاع هدهود، اليوم، بمذكرة دفوع أمام المحكمة، طعنًا على قرار النيابة بألا وجه لإقامة الدعوى، شملت المذكرة عدة نقاط من بينها: عدم حيادية النيابة العامة في التحقيقات، وإدلائها ببيان صحفي لنفي وجود شبهة جنائية، نتجت عنها وفاة هدهود، وذلك قبل الانتهاء من التحقيقات. كما استندت الدفوع إلى انفراد النيابة العامة بالتحقيقات دون اطلاع ذوي هدهود بالمستجدات، وكذلك منعهم من الاطلاع على أوراق القضية، وكذلك استناد النيابة العامة إلى رأي طبيبة شرعية واحدة دون غيرها، وهي التي أرجعت أسباب وفاة هدهود إلى حالة مزمنة بالقلب، دون استشارة طبيب آخر أو توضيح أو توصيف هذه الحالة بشكل دقيق، أو حتى تحديد ماهية المرض العضوي الذي عانى منه هدهود وأدى إلى وفاته.
وتطالب مؤسسة حرية الفكر والتعبير والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية النيابة العامة بالتزام الحياد في مسار التحقيقات في كشف ملابسات وفاة الباحث الاقتصادي أيمن هدهود، بعد القبض عليه وإخفائه قسريًا في 5 فبراير الماضي، إلى ظهوره متوفيًا، وسط العديد من الأحداث المبهمة التي تأمل كلا المؤسستين من النيابة العامة الكشف عن تفاصيلها.

19مايو 2022 "حرية الفكر والتعبير" و"المبادرة المصرية" تقدمان طلبين إلى النيابة للتحقيق في وفاة أيمن هدهود

قدمت مؤسسة حرية الفكر والتعبير والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، اليوم، طلبين إلى نيابة مدينة نصر ثاني، لكي تباشر التحقيقات، في القضية رقم 738 لسنة 2022، بشأن وفاة الباحث الاقتصادي أيمن هدهود، داخل مستشفى الصحة النفسية بالعباسية. وتطرق الطلب الأول إلى تفريغ الكاميرات، في عدة أماكن مرتبطة بالبيانات التي قدمتها الداخلية من ناحية، وشهادة شقيق هدهود من ناحية أخرى، حيث طلبت المؤسستان تفريغ كاميرات المراقبة بشارع المرعشلي بمنطقة الزمالك، من الساعة العاشرة والنصف مساءً يوم 5 فبراير، حتى صباح يوم 6 فبراير-وهي الفترة التي أبلغ فيها السيد عمر هدهود عن اختفاء شقيقه- وتحديدًا الكاميرات المثبتة التي تراقب مدخل عقار 15 أ، وهو العقار الذي ألقي القبض على هدهود منه بدعوى شروعه في محاولة سرقة شقة سكنية به، وفق بيان وزارة الداخلية. إضافة إلى ذلك، طلبت المؤسستان تفريغ الكاميرات الخاصة بقسمي شرطة قصر النيل والأميرية، في الفترة ما بين 6 فبراير وحتى 17 فبراير، بداخل أروقة وخارج سور وبوابة قسمي الشرطة، وأيضًا داخل حجز الرجال وغرفة انتظار المحتجزين، وكذلك تفريغ كاميرات المراقبة المثبتة داخل أروقة وخارج مستشفى الصحة النفسية بالعباسية، وداخل عنبر الرجال وخارج بوابة وسور وحدة الطب الشرعي بالمستشفى من تاريخ 13 فبراير حتى تاريخ 5 مارس 2022.
وجاء الطلب الثاني بضم أوراق القضية رقم 672 لسنة 2022 جنح قصر النيل، الخاصة باتهام هدهود بالشروع في سرقة إحدى الشقق السكنية بعقار 15 أ بالزمالك، والتي ترتب عليها إيداع هدهود بمستشفى الصحة النفسية بالعباسية، إلى ملف القضية رقم 738 لسنة 2022 إداري ثان مدينة نصر؛ لارتباطها بوقائع تخص ذات الشخص .
في 24 إبريل الماضي، قدمت مؤسسة حرية الفكر والتعبير والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، طلبًا إلى رئيس نيابة مدينة نصر ثاني بالادعاء المدني المباشر، في القضية رقم 738 لسنة 2022 إداري قسم مدينة نصر، نيابةً عن عمر محمد هدهود شقيق الباحث الاقتصادي الراحل أيمن هدهود .
وتطالب مؤسسة حرية الفكر والتعبير والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية النيابة العامة بالتحقيق الجاد في وقائع وفاة أيمن هدهود، في ظل إخفائه قسريا وتعرضه للتحقيق من قبل جهاز الأمن الوطني، وترك

جثته لمدة تزيد عن شهر، دون إبلاغ ذويه بأي معلومات عنه، وفق البيان المشترك الصادر عن منظمات حقوقية .

24إبريل 2022 "طلب للنيابة لاتخاذ إجراءات الإدعاء المدني في وفاة أيمن هدهود"

تقدمت مؤسسة حرية الفكر والتعبير بالتعاون مع المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، اليوم، نيابةً عن عمر محمد هدهود شقيق الباحث الاقتصادي الراحل أيمن هدهود، بطلب إلى رئيس نيابة مدينة نصر ثاني بالادعاء المدني المباشر، في القضية رقم 738 لسنة 2022 إداري قسم مدينة نصر، ضد إدارة مستشفى العباسية للصحة النفسية، وكلٍّ من تثبت التحقيقات إدانته في وفاة هدهود .

كما مكنت النيابة محامية عمر هدهود الأستاذة فاطمة سراج من الاطلاع على تقرير الطب الشرعي الخاص بتفاصيل تشريح الجثمان وما نتج عنه، وتحليلات عينات الدم المسحوبة من جثمان المتوفى، وكذلك تقرير فحص قلب الباحث الاقتصادي الراحل .

يذكر أن عمر هدهود قد أكد في تحقيقات النيابة اشتباهه في وجود شبهة جنائية جراء وفاة شقيقه نتيجة لتعرضه لاعتداءات جسدية تسببت في مقتله، ويطالب بالتحقيق.

وتأمل كلًا من مؤسسة حرية الفكر والتعبير والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية أن تنهض النيابة العامة بدورها في كشف ملابسات وفاة الباحث الاقتصادي أيمن هدهود وظروف احتجازه، دون إخطار ذويه أو محاميه، وأن تتطرق التحقيقات إلى الأسئلة الكثيرة التي طرحتها منظمات حقوقية مصرية في بيانها المشترك عن ملابسات وفاة الباحث الاقتصادي أيمن هدهود. وستعمل مؤسسة حرية الفكر والتعبير والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية على اتباع كل السبل القانونية المتاحة من أجل الوصول إلى الحقيقة حول وفاة أيمن هدهود.

https://bit.ly/3OoIPp0

مدى مصر

أيدت محكمة جنايات القاهرة الجديدة برئاسة المستشار حسن فريد، اليوم، قرار نيابة مدينة نصر ثانٍ بإغلاق التحقيقات في القضية 738 لسنة 2022 والمتعلقة بملابسات وفاة الباحث الاقتصادي، أيمن هدهود، كما قضت برفض الدعوى المدنية المقامة ضد إدارة مستشفى العباسية للصحة النفسية.

وقالت محامية أسرة هدهود، فاطمة سراج، لـ«مدى مصر» إن الحكم كان متوقعًا، وإن الفريق القانوني بصدد الطعن على القرار أمام محكمة النقض.

وكانت نيابة مدينة نصر ثان أصدرت في الأول من يونيو الجاري، قرارًا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية في وفاة هدهود، وهو ما طعن محامو الأسرة أمام محكمة جنايات القاهرة الجديدة، التي نظرت الاستئناف اليوم، ورفضته موضوعًا.

ودفع المحامون في المذكرة المقدمة إلى المحكمة، في الطعن على قرار النيابة، بعدم حيادية النيابة العامة في التحقيقات، وإدلائها ببيان صحفي لنفي وجود شبهة جنائية نتجت عنها وفاة هدهود، وذلك قبل الانتهاء من التحقيقات، وكذلك استناد الدفوع إلى انفراد النيابة العامة بالتحقيقات دون إطلاع ذوي

هدهود بالمستجدات، وكذلك منعهم من الاطلاع على أوراق القضية، واستناد النيابة العامة إلى رأي طبيبة شرعية واحدة دون غيرها، وهي التي أرجعت سبب وفاة هدهود إلى حالة مزمنة بالقلب، دون استشارة طبيب آخر أو توضيح أو توصيف هذه الحالة بشكل دقيق، أو حتى تحديد ماهية المرض العضوي الذي عانى منه هدهود وأدى إلى وفاته.
https://bit.ly/3ODz1XF

المنصة

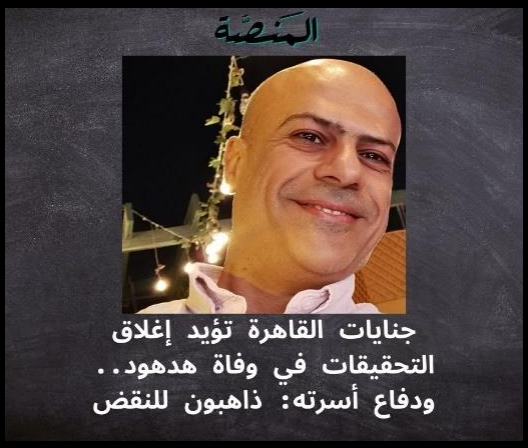

🔴 جنايات القاهرة تؤيد إغلاق التحقيقات في وفاة هدهود.. ودفاع أسرته: ذاهبون للنقض

قررت محكمة جنايات القاهرة الجديدة (الدائرة 28)، اليوم الخميس، تأييد قرار نيابة مدينة نصر ثاني بألّا وجه لإقامة الدعوى الجنائية في الوفاة الغامضة للباحث الاقتصادي أيمن هدهود بمستشفى العباسية للصحة النفسية يوم 5 مارس الماضي بعد شهر من القبض عليه وإخفائه عن عائلته وفريق دفاعه.

كما قررت المحكمة التي انعقدت برئاسة المستشار حسن فريد، رفض الدعوى المدنية المقامة من أسرة هدهود، في إبريل الماضي، ضد إدارة مستشفى العباسية للصحة النفسية، وكلٍّ من تثبت التحقيقات إدانته في وفاة هدهود.

وقالت فاطمة سراج المحامية عن عائلة هدهود، إنها سوف تنتظر حيثيات الحكم للطعن عليه أمام محكمة النقض، وذكرت في تصريحات هاتفية للمنصة "لسة ما حصلناش على حيثيات الحكم وأسبابه لكننا اطلعنا على مذكرة قانونية كتبها رئيس النيابة بيرد فيها على طلباتنا ونتصور إن المحكمة أخدت بيها."

وأوضحت سراج أنها سوف تدفع أمام محكمة النقض بأن محكمة الجنايات "لم ترد على جميع الدفوع، وما سمحتش لنا بالحصول على نسخة من تقرير النيابة بخصوص واقعة وفاة أيمن، سمحت لنا بالاطلاع عليها بدون ما نصوّر أو ندوّن أي ملاحظات، أخدوا مننا الموبايلات والأقلام والأوراق اللي كانت معانا، ولما سألنا ليه قالوا لنا إن النوعية دي من القضايا بتثير بلبلة وممنوع التصوير فيها."

وتضمن تقرير النيابة العامة الذي اطلعت عليه سراج، تفاصيل متعلقة بأن "الإدارة العامة للصحة النفسية انتدبت عدد من الأطباء، مش متذكرة عددهم لأننا لم نسجل أو نصور أي تفاصيل من مذكرة القضية، من مستشفى الخانكة، انتهى تقريرهم لأن المستشفى قامت بعملها على أكمل وجه."

وبررت النيابة في التقرير إنكار المستشفى بوجود هدهود فيها عندما سأل أشقاؤه عنه "بإنه تطبيق لقانون حماية المرضى اللي بيلزم الحفاظ على سرية بياناته. الفترة اللي قبل إيداعه المستشفى لم يتطرق له بيان النيابة. كمان ما أفصحتش عن مكان احتجازه" وفقًا لسراج.

واختفى أيمن منذ 5 فبراير الماضي لمدة 63 يومًا، قبل أن تعلن أسرته وفاته في 9 أبريل بمستشفى العباسية. واحتجز الباحث الراحل في هذا المستشفى يوم 14 فبراير بناء على قرار صدر من النيابة العامة بهذا الشأن

يوم 7 من الشهر نفسه. ولم تتضح أسباب تأخر تنفيذ قرار النيابة، التي تتهمه بمحاولة اقتحام شقة سكنية، لسبعة أيام.
وأصدرت النيابة تصريحًا بدفنه في مدافن الصدقة على اعتباره مجهول، وحين رفضت أسرته استلام الجثة بذلك التصريح، وأبلغت النيابة أن أيمن كان محتجزًا في أحد مقار الأمن الوطني، أمرت بالتحقيق في القضية، وتشريح الجثمان.
ووثقت المنصة من خلال تسجيلات صوتية حصلت عليها بين طبيبين تابعا حالته، ومصادر متعددة من داخل مستشفى العباسية، أن أيمن لم يخضع للبروتوكول الطبي الذي ينظم احتجاز المرضى في المستشفيات النفسية ما أدى إلى عدم تقديم خدمة طبية مناسبة له.
وأصدرت نيابة مدينة نصر ثاني مطلع هذا الشهر قرارًا بألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية في القضية رقم 738 لسنة 2022، وعليه تقدمت مؤسسة حرية الفكر والتعبير والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، بطعن على قرار النيابة أمام محكمة جنايات القاهرة الجديدة.
وأوضحت سراج أن تقرير النيابة العامة جاء فيه أن "أيمن وصل مستشفى العباسية يوم 13 فبراير، عرض على الباطنة والطبيبة المناوبة رفضت إدخاله، فراح مستشفى المنيرة، وهناك فحصه طبيب عظام، طلب إجراء أشعة بعد إثبات تورم وكدمة في الفخذ الأيمن. وتاني يوم دخل مستشفى العباسية بدون ما يثبت أنه عرض على الباطنة أو العظام ولكن تذكرة دخوله مستشفى المنيرة كتب فيها إنه تم إجراء الأشعة اللازمة وتبين عدم وجود أي كسور ظاهرية، لكن لم توجد أي صور أشعة أو تقرير طبي مكتوب بخصوصها".
https://bit.ly/3yjbJRH

30 يونيو

بيان مشترك :

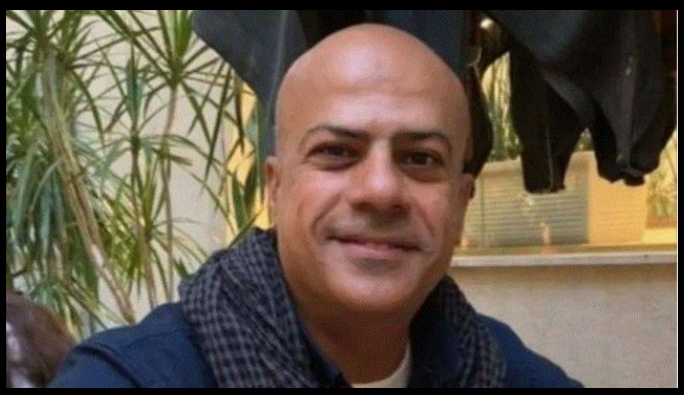

منظمات حقوقية ترفض قرار محكمة الجنايات تأييد قرار النيابة بحفظ التحقيقات في قضية وفاة أيمن هدهود

تدين المنظمات الحقوقية الموقعة أدناه قرار الدائرة 28 بمحكمة جنايات القاهرة الجديدة، الصادر في 23 يونيو 2022، برفض الطعن المقدم من مؤسسة حرية الفكر والتعبير والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، على قرار النيابة بحفظ التحقيقات في قضية وفاة الباحث الاقتصادي أيمن هدهود، وتطالب المنظمات باستكمال التحقيقات والاستجابة لطلبات الدفاع خاصة مع وجود قرائن حول احتمالية الوفاة "غير طبيعية" لهدهود.
في 19 مايو 2022 قدمت مؤسسة حرية الفكر والتعبير والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية طلب للنيابة العامة بمباشرة التحقيقات في القضية من خلال تفريغ كاميرات عدة أماكن تردد عليها هدهود حسب تحقيقات النيابة العامة، منها وحدة الطب الشرعي داخل مستشفى العباسية للصحة النفسية حيث كان

هدهود محتجزًا، والعقار رقم 15 أ شارع المرعشلي بمنطقة الزمالك، حيث تم إلقاء القبض عليه وفقاً لبيان وزارة الداخلية المصرية وعدد من الكاميرات بمحيط قسمي شرطة قصر النيل والأميرية. وقد جاء هذا الطلب بعدما قدم عمر هدهود طلبًا بالادعاء المدني ضد كل من مدير مستشفى الصحة النفسية بالعباسية، ومدير وحدة الطب الشرعي بمستشفى العباسية وكل من تثبت إدانته في التحقيقات المتعلقة بوفاة شقيقه أيمن. إلا أن نيابة مدينة نصر ثان قد أصدرت قرارًا في 1 يونيو 2022، بـ "ألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية" في القضية رقم 738 لسنة 2022 إداري مدينة نصر ثان، والخاصة بوفاة الباحث الاقتصادي أيمن هدهود .

وفي 23 يونيو جاء قرار المحكمة بتأييد حفظ التحقيقات ليثير مزيد من القلق حول أسباب ودوافع إغلاق قضية وفاة هدهود دون النظر بشكل جدي في القرائن والشبهات المقدمة من فريق الدفاع والمحيطة بوفاته، خاصة بعدما لفت الدفاع نظر المحكمة لعدم حيادية النيابة العامة أثناء التحقيقات، إذ أدلت ببيان صحفي نفت فيه وجود شبهة جنائية في وفاة هدهود قبل الانتهاء من التحقيق، فضلاً عن بيان للمنظمات الحقوقية في 14 أبريل الماضي تطرق للأمر نفسه .

المنظمات الموقعة على هذا البيان تستنكر أيضًا استناد النيابة العامة في قرارها إلى رأي طبيبة شرعية واحدة دون غيرها، أرجعت أسباب وفاة هدهود إلى حالة مزمنة بالقلب، والتقاعس عن استشارة طبيب آخر أو توضيح أو توصيف الحالة المرضية لهدهود على نحو أدق، أو حتى تحديد ماهية المرض العضوي الذي عانى منه وأدى لوفاته. كما تدين المنظمات انفراد النيابة العامة بالتحقيقات دون إطلاع ذوي هدهود بمستجداتها، ومنعهم من استلام نسخة من أوراق التحقيقات، والسماح فقط لاحد المحامين بالاطلاع على الأوراق لمدة ساعة واحدة فقط، في مخالفة لنص المادة "52" من قانون المحاماة رقم 17 لسنة 1983، والمعدل بالقانون رقم 147 لسنة 2019، بشأن أحقية المحامين في الاطلاع على أوراق القضية ومسئولية النيابة والمحاكم عن تسهيل وصول المحامي للمعلومات.

يُذكر أن أسرة هدهود فقدت الاتصال به في 5 فبراير 2022 قبل أن تعلن في 9 إبريل الماضي خبر وفاته، إثر تلقيهم مكالمة من ضابط شرطة يبلغهم بالوفاة، ويطلب منهم الحضور لاستلام الجثة من مشرحة مستشفى العباسية للصحة النفسية.

ندين قرار المحكمة بتأييد حفظ التحقيقات في قضية هدهود، ونجدد المطلب بضرورة فتح تحقيق جاد وشفاف حول ملابسات وفاته، ونحذر من خطورة مشاركة السلطات القضائية في تعزيز الإفلات من العقاب خاصة في قضايا القتل خارج إطار القانون .

المنظمات الموقعة:

مؤسسة حرية الفكر والتعبير

كوميتي فور جستس

مركز النديم

الجبهة المصرية لحقوق الانسان

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

المفوضية المصرية للحقوق والحريات

https://bit.ly/3Acy6JX